حتى لا يصبح القرار الفلسطيني غطاءً للصلح والاعتراف

بقلم: حسين أبو النمل

المفاهيم السياسية التي يجب ان تحكم مسيرة العمل الفلسطيني تكتسب اهمية خاصة، لمصيريه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، فكثيرا ما دفعت ثمنا باهظا نتيجة للمفاهيم الخاطئة ، القاصرة ، ووحيده الجانب التي سادت ويبدو انها لا تزال في حركة المقاومة في فترة من الفترات. وبالمقدار الذي كانت القوى المعادية تشجع رواج الافكار والمفاهيم الخاطئة ، فان تلك القوى نفسها كانت تنفذ من ثغرات تلك المفاهيم كي توجه الضربات لحركة المقاومة . وخير نموذج لنا في ذلك هزيمة ايلول التي كانت نتيجة طبيعية لاستغلال الرجعية الاردنية ومن ورائها الرجعية العربية ، لموقف نظري خاطىء لحركة المقاومة ، وكان الاساس الذي بنت عليه استراتيجيتها تجاه النظام الاردني ، في الوقت الذي كان به هذا النظام يصعد من قدراته وامكاناته ، لدرجة مكنته من حسم تناقضه مؤقتا مع حركة المقاومة ، مستغلا الى اقصى قدر بالضمان الذي تقدمه لوجوده حركة المقاومة عبر شعار « عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية » والتي اتاحت لهذا النظام العميل فترة ذهبية من البناء والعمل بهدوء لاستجماع قواه . وعندما وجه ضربة ايلول ، فان نتائجها كانت مضمونة مقدما كونها تأتي تتويجا لمرحلة حاسمة من خطة،عمل على ضوئها النظام فترة طويله . في مقابل حركة المقاومة ، التي ردت محاولة اسقاط النظام. ولكن اللحظة التاريخية المناسبة لمحاولتها تلك، كانت قد مرت لتعارض تلك الخطوة وعدم تناسبها مع المقدمات التي قد اعدت لها نظريا وعمليا ، وما تفرضه من مسلكية سياسية وعسكرية . وعندما تصادمت الخطة الاردنية مع لا خطة المقاومة ، لم تنفع النيات « الصادقة » و « الحسنة » لحركة المقاومة في مواجهة البرنامج العملي الذي كان قد اعده النظام لتصفية حركة المقاومة .

وفي هذه المرحلة وادراكا من الانظمة الرسمية العربية ، بترابط اي خطوة تتخذها ، واثرها على مجمل القضية الفلسطينية فلقد كانت الانظمة العربية حريصة دائما على ايجاد الغطاء الفلسطيني لتحركاتها . وتزايد حاجتها لذلك الغطاء طرديا مع خطورة ومصيرية الموقف (الفلسطيني) التي تتخذها . وعلى ضوء الظروف التي احاطت بالمنطقة ، والتي ساهمت بتحريك عجلة التسوية السياسية وبخطوات واسعة الى الامام ، فلقد صعدت الانظمة من محاولاتها لتوفير ذلك الغطاء ، وتعاملت باكبر قدر من المرونة ، كي تضمن تمرير التسوية من ناحية ، وباقل ثمن ممكن تدفعه ، وهي تتلاعب بقضية مصرية ، الا وهي القضيه الفلسطينية . ولذا فلقد كانت حريصة كل الحرص على « الحضور » الفلسطيني في تلك المشاريع كمظلة لها كي تبدو بمظهر « عدم التخلي » عن القضية الفلسطينية .

لقد ابدت اجهزة الاعلام الرسمية العربية اهتماما كبرا لاظهار التحركات العربية على صعيدي فك الارتباط والتسوية السياسية ، وكانها يتمان برضى من الثوره الفلسطينية . فمن استقبال مصر الموسمي للمسؤول الفلسطيني الواحد تلو الاخر ، واثر كل خطوه يخدها ذلك النظام ، الى الحديث عن لجنة مصرية ـ فلسطينية شكلت لتنسيق الموقفين، الى تصريحات المسؤولين المصريين المكررة عن حقوق شعب فلسطين وحرصهم عليها ، حيث كانت تلك التصريحات تشكل زادا يوميا لاجهزة الاعلام ، لاظهار « حرص » المسؤولين العرب « المتناهي » على قضية فلسطين .

لقد نجحت مصر بسياستها الاعلانية هذه ، من احتواء الموقف الفلسطيني، ومنعه من التحرك المضاد ، تجاه مسالة بارزة جدا ومصيرية بالنسبة اليه ، الا وهي انفاق فك الارتباط . ولدرجه ان رئيس اللجنه التنفيذية صرح ، ليرد على الموقف الفلسطيني الذي عبر عنه بيان اللجنة التنفيذية لمنظمه التحرير ، والذي كان ينتقد موقف مصر ، ومظهراً ابعاد فك الارتباط على مجمل القضية الفلسطينية .

ان الحرص الرسمي العربي ، على تحييد الموقف الفلسطيني انما يعكس ادراكا ووعيا من قبل الانظمة العربية ، للبعد الفلسطيني لعملية فك الارتباط ، وتصويره كمسالة منفصلة عن الخطه الشاملة للتسوية ، وانها مجرد « تحرير للاراضي العربية المحتلة » وبالتالي فان احدا لا يستطيع الوقوف ضد تلك الخطوة !!!

ان تحييد الموقف الفلسطيني ، ومنعه من الغاء الاضواء الكاشفة على الابعاد الفلسطينية لقضية فك الارتباط كان مطلوبا وبشكل مدخلا ضروريا لكي تنشل الدول العربية الى المرحلة التالية ، الا وهي التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، وتصفية القضية الفلسطينية ، كشرط ضروري لكي تمر التسوية .

ان الصلح والاعتراف او ، كما يقول القرار رقم ٢٤٢ « انهاء كل ادعاءات او حالات الحرب واحترام سيادة اراضي كل دولة في المنطقة ووحدتها والاعتراف بذلك ، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد او اعمال القوة » ان هذا الشق من قرار مجلس الامن هو نصيب اسرائيل من التسوية، وبالتالي فهو البعد الفلسطيني ، بل الثمن الموعود لعملية فك الارتباط ، او ما يسمى بشكل اخر الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي او اراضي عربية محتله عام ١٩٦٧ . وحتى انور السادات يعترف « بان سيناء والجولان ليسا سبب النزاع » بل « ان سبب النزاع هو فلسطين والقضية الفلسطينية » (النهار ـ ١١ حزيران ٧٤) .

ان الاعتراف العربي باسرائيل هو الثمن الفلسطيني الذي سيدفع وهذا هو ما تحاول الانظمة العربية القاء مسؤوليته على الظرف الفلسطيني ، بحيث تجعل من مسالة الاعتراف باسرائيل مسالة فلسطينية ، في الوقت الذي جعلت من مسالة فك الارتباط مسالة سورية ومصرية .وافعال الفصل بين القضية الفلسطينية والاعتراف باسرائيل ومسالة فك الارتباط على الجبهتين كما تحاول اجهزة الاعلام العربية ان تصور المسالة ، وكما يوحي بذلك تصريح السادات الاخير عن ان « سبب هذا النزاع هو فلسطين » .

ان الفصل بين هاتين المسالتين ، بالاضافة الى كونه فصلا تعسفيا وخاطئا نظريا ، فانه بالمقابل يتناقض والحقائق العملية التي سارت عليها الامور . فالدول العربية الموافقة على قرار ٢٤٢ قد حددت موقفا ، تجاه المسالة الفلسطينية ، في الوقت الذي اعطت به موافقتها على القرار رقم ٢٤٢ ، والذي ينص على الاعتراف باسرائيل . فهي لم تعط موافقة على ما يخصها ، اي الانسحاب من سيناء والجولان ، بل تصرفت في ما تدعي الان الحرص عليه الا وهو القضية الفلسطينية وبالتالي فان كل الاساس الذي قام عليه تحييد المقاومة ، انما هو اساس خاطيء ، اذ لا فصل على الاطلاق بين الانسحاب الاسرائيلي ومسالة الاعتراف الا اذا اعتبر الفارق الزمني بين المسالتين هو اساس المحاكمة .

ان الدول العربية عمليا قد « تصرفت » بالقضية الفلسطينية ، وحددت موقفا مسبقا تجاه هذه المسالة . ومن هنا فاي حديث من تلك الدول عن الحرص على القضية الفلسطينية انما هو حرص لانقاذ المظاهر من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، ترك تأجيل مفتوحا امام تلك الدول كي تنفذ سياستها التي تقوم حاليا على ايجاد الغطاء « الشرعي » لموقفها الذي حددته مسبقا ، ان سياستها في هذه المرحلة ، تقوم على ان تدفع الثمن الاقل لموقفها هذا ، بحيث تصبح مسالة الاعتراف او عدم الاعتراف وكانها مسالة فلسطينية ، ومرتبطة بقرار فلسطيني .. حيث نستطيع ان نعتبر عنوان تحرك تلك الانظمة فلسطينيا انما يقوم على « تحويل القرار العربي المسبق بالاعتراف باسرائيل كي يصبح قرارا فلسطينيا لاحقا » .

ان تحييد المقاومة تجاه مسالة فك الارتباط كان مسالة ممكنة وفي متناول يد الدول العربية التي كانت تمتلك مجموعة من الاوراق تستطيع استغلالها جيدا في الرد على اي موقف يتخذها خصوصا وان تلك الانظمة كانت تكثف من حديثها عن ان المسالة هي في حدود تحرير اراضيها . المسالة وطنية محضة تلقى حماسا لدى جماهير تلك الانظمة .

وفي خط مواز تماما لخط التحييد هذا ، فان تلك الانظمة كانت تعد العدة ، وترتب الامور تمهيدا لدخول المرحلة الاكثر تعقيدا ، بل اللحظة الحرجة ، الا وهي جلسة مؤتمر جنيف التي ستعقد لانهاء التسوية ، وتصفية ازمة الشرق الاوسط بازالة اسبابها ، الا وهي القضية الفلسطينية .. وانطلاقا من هذا ، فلقد كانت سياستها الخبيثة تقوم على استدراج حركة المقاومة الى الموقع السياسي الذي يخدم غرضها هذا وذلك عبر حملة سياسة واعلامية مكثفة على طريق الوصول الى هذا الهدف .

ان المحطة الاولى في محاولة الدول العربية ، كانت قرار الوحدانية الذي منحته لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في ظرف لا يمكن له الا ان يلقى شبهة حول الهدف من منحه ، خصوصا وان ذلك القرار بالاضافة الى جو التسوية السياسية الذي احاط به ، فان منظمة التحرير لم تكن في ذلك الظرف في افضل الحالات التي تستطيع بها فرض شروطها . ان المقاومة ما قبل ايلول وهي في ذروة نشاطها العسكري وفعاليتها السياسية والذي لا يقارن نسبيا بوضعها الحالي ، لم تستطع انتزاع مثل ذلك المكسب السياسي الضخم . ان تلك الخطوة ، او « انتزاع » الاعتراف كما يحلو للبعض ان يسمي المسالة لحقتها خطوات مشابهة اخرى، في مؤتمرات مشابهة اخرى ، حيث كانت تلك « الانتصارات » السائرة التي علقت بها قيادة المقاومة ، وتقطة البدء في التحركات العربية لاستدراج المقاومة الى الوضع المناسب ، الا وهو « احتلال » دورها في مؤتمر جنيف للتصفية الشاملة لازمة الشرق الاوسط وبكلمة اخرى لتصفية القضية الفلسطينية ومن هنا كان السعي الى « القرار الفلسطيني » وبدات لعبة البحث عن هذا القرار ، في ظل سياسة عربية عنوانها « العصا الغليظة سرا ، والكلمة الرقيقة علنا » .

مسؤولية الصلح والاعتراف باسرائيل بين القرار العربي السابق ، والتغطية الفلسطينية اللاحقة

في فترة لاحقة لحرب تشرين ، بدات اجهزة الاعلام العربية تتحدث بكثافة عن مسالة القرار الفلسطيني ، الذي تنتظره الحكومات العربية من منظمة التحرير الفلسطينية ، في محاولة للايحاء وكان هذه الدول تنتظر القرار الفلسطيني كي تقوم بتنفيذه ، في محاولة لوضع معادلة جديدة للعلاقة ، طرفها الاول ، تاكيد الدول العربية الدائم على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والطرف الثاني كون هذه الحقوق تحددها « قيادة الشعب الفلسطيني ، الا وهي منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها عربيا ودوليا » وان هذه المحاولة للخلط بين الحقوق المشروعة كما تحددها الاجهزة الرسمية العربية والحقوق المشروعة كما يحددها ممثلو الشعب الفلسطيني ، هي بيت القصيد الذي تريده الدول العربية ، بحيث يبدو القرار العربي المسبق بشان القضية الفلسطينية، وكانه نزولا عند رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني ، وان الدول العربية لم تخرج عن تلك الرغبة . بالرغم من تناقض هذه المعادلة مع واقع الامور العملي ، منذ اللحظة التي وافقت بها الدول العربية على الشق الثاني من قرار ٢٤٢ .

لقد اسهمت اجهزة الاعلام الرسمية العربية في تكريس هذه الصورة عند حديثها في اثر المجلس الوطني الفلسطيني الاخير عن ان الرئيس المصري ، قد كلف وزير خارجيته بوضع خطة للتحرك الدولي على ضوء قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، وكان اسماعيل فهمي كان ينتظر تلك القرارات حتى يضع خطة تحركه !!!

ان تلك المحاولات لم تبق في اطار المحاولات الرسمية ، بل كانت تتناغم معها ادعاءات بعض الكتبة « الثوريين » (دراسة في « شؤون فلسطينية » عدد ٣٣) ، عندما كان يردد نفس المزوفة ، وذلك عندما قال « بانطباع الارض الفلسطينية لم تعد قرارا عربيا بعد الانتصارات التي احرزتها منظمة التحرير ضد الرجعية الاردنية بل هو حق المنظمة فحسب » . ويستمر في اراجيفه ليقول : « مصر وسوريا رسميا : الالتزام ببرنامج الانسحاب الاسرائيلي حتى حدود حزيران ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، « والاخيرة مرتبطة بقرار فلسطيني معترف به رسميا من الانظمة العربية وفرض عمليا على العالم » . وان ذلك الكلام لا يختلف حتى في تفاصيله عما ذكره الرئيس المصري في كلمته التي وجهها الى المجلس الوطني الفلسطيني الاخير اذ قال :

« لقد التزمنا مع الاخوة العرب في مؤتمر القمة بالجزائر في تشرين الثاني سنة ٧٣ بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وما زلنا عند هذا الالتزام . وقد اعلنا مرارا انكم اصحاب الحق الوحيد في الحديث باسم الفلسطينيين وما زلنا عند هذا الاعلان وقد اكدنا دائما انه لا تفريط في الحقوق المشروعة لشعب فلسطين كما يحددها ممثلوه ، وما زلنا عند هذا الالتزام » .

(النهار ـ ٢ حزيران ٧٤)

ان حديث انور السادات هذا، والتبشير الذي يقوم به « كتبة » مرئيون ، تاتي لتشكل حلقة مفرودة في سياق تحديد المسؤولية بشان الموافقة التي اعطتها الانظمة على القرار ٢٤٢ ، بحيث تصبح المسالة وكان مفتاح القرار العربي ، هو القرار الفلسطيني ، كمقدمة لكي يصبح القرار الفلسطيني هو المسؤول عن كل التنازلات الوطنية التي قدمتها الانظمة العربية ، نظريا من خلال الموافقة على القرار ٢٤٢ ، وعمليا من خلال استعدادها للذهاب الى جنيف لوضع تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط .

ان الدول العربية كانت تضع مقدما اجوبة للقضايا التي قد تثور مستقبلا ، حيث كانت اجهزتها الاعلامية تتحدث عن الحرية المطلقة والبجوحة التي يتخذ في ظلها القرار الفلسطيني بعيدا عن اية ضغوط ، حيث ان « مصر تحترم احتراما كاملا حريتكم في اتخاذ القرارات التي ترونها . وتعتقد ان القرار لا بد وان يكون قرارا فلسطينيا خالصا ، وانه اذا كان من واجب اي طرف عربي ان يشير عليكم برأي فليس من حق اي طرف ان يمارس عليكم اي ضغط » .

ان تحرك الدول العربية ، وبالذات مصر ، انطلاقا من « الانتصارات » التي حققتها منظمة التحرير « بانتزاعها » صفة الممثل الشرعي والوحيد ، ومن ضمن حرص الدول العربية وعدم تفريطها بحقوق الشعب الفلسطيني والذي يحدده قرار فلسطيني متخذ بدون اي ضغط ، هذه الاطروحة التي تروج لها الاجهزة الرسمية العربية ، والابواق الاعلامية المرتدة تجعل النتيجة التالية نتيجة منطقية جدا ، الا وهي ان « لا مسؤولية اطلاقا على الدول العربية التي نفذت القرار الفلسطيني ، والتي أن تكون ملكية اكثر من الملك نفسه ، ولا فلسطينية اكثر من الفلسطينيين انفسهم » .

لقد علقت المقاومة بالسنارة ، ونجحت خطة استدراجها الى الحديث بطريقة تؤكد بشكل او باخر ، منطق القرار الفلسطيني الخالص بعيدا عن اي ضغوط ، وذلك عندما تحدث رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن « ان من حق اي شاب عربي ، ومن حق اي مسؤول عربي ، ان يقول رايه للثورة الفلسطينية وللثوار الفلسطينيين ، وذلك لاننا في خندق واحد ومعركة واحد ندافع عن امتنا العربية ، وعن ارضنا العربية ، هذه الارض التي ستبقى عربية ، انطلاقا من هذا ، فمن حق اي انسان ان يقول لنا رايه ، ولكن القرار قرار القتال ، قرار استمرار الثورة ، قرار الحق التاريخي قرار السلطة الوطنية سيظل قرارا فلسطينيا ، وفلسطينيا وفلسطينيا » (فلسطين الثورة ـ العدد ٨٨) وتاكيدا لاهمية هذا الكلام ، فلقد احتل افتتاحية ، دراسة سياسية ، صادرة عن حركة فتح بعنوان « حرب رمضان والمستقبل » كانت بالاساس عبارة عن ندوة القاها خالد الحسن بصفته ، معتمد التعبئة والتنظيم، وذلك في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في الدوحة ـ قطر .

ان الحديث الفلسطيني عن القرار الفلسطيني ياتي تاكيدا لمحاولات الانظمة ، لتصوير ذلك القرار وكانه متخذ بعيدا عن اية ضغوط ، مدعيا ذلك التصريح لنفسه استقلالية غير قائمة من خلال اضفاءه على العلاقة مع المسؤولين العرب ، شكلا مشابها للعلاقة الاستشارية التي تتم مع اي شباب عربي !!

ان الحديث المفاجيء عن القرار الفلسطيني وخصوصا الحرص الرسمي العربي ، على ان يكون « خالصا » حسب تعبير انور السادات ، هي مجافاة فاضحة للحقائق ، انها تحاول ان ترتكز على المشاعر الوطنية الفلسطينية ومقدما من الوصاية الرسمية العربية ، ولكن الاساس الاقليمية الضيقة التي تحكمت بالعمل الفلسطيني في فترة من الفترات تحت شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ذلك الشعار الذي كان يعني ببساطة متناهية ان ما يجري في المنطقة لا يعنينا بشيء . ان ذلك الشعار يتفاقل حقيقة اساسية الا وهي تداخل القرار العربي والفلسطيني ، وتشابكهما بشكل كبير جدا ، وتبادلهما التأثر في بعضهما البعض الا اذا تصور البعض ان انهاء حالة الحرب مع العدو يمكن ان تخدم قضية فلسطين ومسالة الكفاح المسلح .

ان القرار الفلسطيني ، بمعنى رفع الوصاية العربية عن العمل الفلسطيني ، لا يؤدي المعنى المراد من وراء الحديث عن القرار الفلسطيني في هذه المرحلة ، والذي يعني رفع المسؤولية عن الدول العربية ، بحيث تحمل تلك المسؤولية للقرار الفلسطيني ، الذي « احترمته » الدول العربية ، كونه صادر عن « الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني » ! ولذا فلقد قامت بتنفيذه . ان عقدة رفع الوصاية التي استهدف اثيارتها « القرار الفلسطيني » مسالة معروفة تاريخيا ولها معناها المحدد في اذهان جماهيرنا حيث ارتبطت بتامر الانظمة العربية على الحق الفلسطيني ، وعلى حرية الحركة الثورية الفلسطينية ، وبالمقدار الذي كانت به وصاية القوى الرجعية قيدا على العمل الفلسطيني ، فان القوى الثورية العربية كانت درعا وبعدا لحركة المقاومة .

فالقضية الفلسطينية اساسا ، والقرار الفلسطيني بالتالي ، ليست مسالة اقليمية او جغرافية بل ان جوهر الازمة والمشاكل التي اصابت فلسطين وشعبها ، كان نتيجة لموقفها في قلب المنطقة وبالتالي لطبيعة الدور الذي ادته اسرائيل واريد لها ان تؤديه ، كركيزة امبريالية في المنطقة ، تضي بمصالح الاستعمار وحلفائه الرجعيين ، وبالمقدار الذي تمثله اسرائيل كركيزة امبريالية ، فان الصراع معها لازالتها مسالة وطنية معنية به كل قوى التقدم العربية .

ان قيمة القرار الفلسطيني ، هو ان يكون قرارا ثوريا فلسطينيا بمعنى رفع الوصاية بالمعنى الذي تريده الدول العربية المستسلمة وبأقصى قدر من التلاحم مع قوى التقدم العربية المعنية بالتصادم مع اسرائيل وحلفائها في المنطقة ، قرارا فلسطينيا لا يستهدف تخليصها من مسؤوليتها القومية ، بل قرارا يستهدف مزيدا من الزج للامكانيات العربية في المعركة .

ان الانظمة العربية في تركيزها الشديد على الانتصارات التشريفية ، وفي حرصها « المتناهي » على حقوق الشعب الفلسطيني ، قد استعملت سيفا ذو حدين ، حده الاول محاولة استدراج المقاومة الى الموقع المستسلم لتلك الدول وحده الاخر ، هو ان تحدد المقاومة فعلا استراتيجيتها بأفقها هي ، افق المعركة ضد العدو الاسرائيلي . لنحدد **حقوقنا** ، بالافق الوطني، وان نكون امناء للمنطلقات الاساسية لحركة المقاومة ، لا ان نحدد طلباتنا في الحدود التي تريدها الدول العربية لنخرق السقف الذي حشرتنا به الدول العربية . لنتنقل لحظة واحدة الى موقع : فرض الشروط .

ان القرار الفلسطيني الذي يطمح اليه السادات ليس قرارا فلسطينيا ، والقرار الفلسطيني ، هو الملتزم بالافق الوطني وافق الكفاح المسلح . ان القرار الفلسطيني .. الفلسطيني .. الفلسطيني يجب ان لا يعني اعفاء الدول العربية من مسؤوليتها ، يجب ان لا يعني : لا علاقة لكم بنا . يجب أن يكون شكرا لتضامنكم معنا . ولكن الشكل التضامني الذي نريده هو بهذا الشكل المحدد : لا اعتراف لا صلح : احموا حدودكم ، وافتحوها لنا كي نعبر الى الداخل ! عندها يكون القرار الفلسطيني ، فلسطينيا حقا ، وعندها سيتضح المدى الذي ستضطر به الدول العربية القرار الفلسطيني .. وهل ستكون مستعدة لتنفيذه ؟

دعماً لنضال عمال الرش في منطقة صور

اصدرت الاتحادات العمالية الزراعية في منطقة صور ـ الجنوب بيانا حول اوضاع « عمال الرش » يطالبون فيه بزيادة الاجور وتحديد ساعات العمل . واعلنت فيه الاضراب العام المفتوح حتى تتحقق مطالبهم ، وهذا نصه :

اخواننا العمال :

نظرا للظروف القاسية التي يعانيها عمالنا من اضطهاد واستغلال من قبل ارباب العمل (اصحاب الموتورات) وتعرضهم للصوت في كل لحظة نتيجة لطبيعة عملهم بالمواد السامة وخلال فترة عمل يومي تبلغ التسع ساعات خلافا لكافة قوانين العمل في العالم والذي ما زلنا خارج نطاق احكامه كعمال زراعيين للتفاوض مع ارباب العمل (اصحاب الموتورات) لتنفيذ المقررات .

وقد قامت اللجنة المذكورة بمهمتها واجرت اتصالا مع ارباب العمل بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٢ ولم تتوصل لاي نتيجة معهم بسبب تعنتهم واصرارهم على هضم حقوقنا وتهديدنا بتوقيف مصالحهم مما استدعى منه اجتماع عمالنا وقرروا ما يلي :

١ ـ تحديد فترة العمل يوميا من الساعة السابعة صباحا ولغاية الرابعة مساء .

٢ ـ تحديد اجرة العامل الفني (اللنيس) بعشرين ليرة لبنانية يوميا .

٣ ـ تحديد اجرة السحيب بست ليرات لبنانية على التربيح الواحد يوميا .

٤ ـ تحديد اجرة عامل « الموتور » بثلاثة عشر ليرة لبنانية يوميا .

٥ ـ اعتبار العمل لغاية الساعة الحادية عشرة والنصف نصف نهار وما يزيد عن ذلك نهارا كاملا .

٦ ـ تشكيل لجنة عمالية تمثل كل من اتحاد عمال فلسطين واللجنة الوطنية للعمال الزراعيين في الجنوب . ولجنة عمال الرش للتفاوض مع ارباب العمل (اصحاب الموتورات) لتنفيذ المقررات .

وقد اجتمع العمال المذكورة بمهمتها واجرت اتصالا مع ارباب العمل بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٢ ولم تتوصل لاي نتيجة معهم بسبب تعنتهم واصرارهم على هضم حقوقنا وتهديدنا بتوقيف مصالحهم مما استدعى دعوة الجمعية العمومية لعمال الرش لتدارس الوضع واتخاذ الموقف المناسب على ضوء موقف ارباب العمل فانعقدت الجمعية بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٤ واتخذت المقررات التالية :

١ ـ اعلان الاضراب العام المفتوح ابتداء من نهار الاحد ١٩٧٤/٦/١٦ وحتى تحقيق المطالب .

٢ ـ تأكيد رفض العمال لاي مشروع منفرد مع اي رب عمل والزام ارباب العمل على الاعتراف خطيا بكافة مطالبنا بما في ذلك دفع اجرة ايام الاضراب وعدم اللجوء للتسريح الكيفي بموجب وثيقة تسلم للجنة المفاوضة .

٣ ـ دعوة العمال للتجمع صباح الاحد ٧٤/٦/١٦ في محلة دوار البص .

عاش نضال الحركة العمالية .. عاشت وحدة الطبقة العاملة .

الاتحاد العام لعمال فلسطين
اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين
لجنة عمال الرش في منطقة صور